



استجابة السياسة المالية لاحتواء التداعيات الاقتصادية للجائحة (كوفيد-19)

The Financial Policy Response to Contain the Economic Consequences of the Pandemic (Covid-19).

زواق الحواس*

مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر،

جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر

zouakeh@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2021/08/01

تاريخ القبول: 2021/04/25

تاريخ الإرسال: 2020/12/01

ملخص:

حاولت الدراسة تسليط الضوء على كيفية استجابة السياسة المالية في مواجهة التداعيات الاقتصادية للجائحة (كوفيد-19). حيث كان على الحكومات التدخل، واتخاذ التدابير اللازمة بهدف تخفيف الأثر على المتضررين من الجائحة على الأفراد والمؤسسات؛ و خلصت الدراسة إلى أن السياسة المالية كانت على رأس السياسات التي استجابت بسرعة لمواجهة تداعيات الجائحة، وتمت هذه الاستجابة وفق تدابير وإجراءات مست زيادة الانفاق في القطاع الصحي والتوسع في التحويلات النقدية ودعم الأجور، دعم القطاعات الأكثر هشاشة وأصحاب الأعمال الحرة والبطالين، التوسع في تأمينات وإعانات البطالة، التوسع في المساعدات الاجتماعية، وتأجيل الضرائب.

الكلمات المفتاحية: جائحة (كوفيد-19)، سياسة مالية، انفاق عام، سياسة ضريبية، تحويلات اجتماعية.

Abstract :

The study attempted to shed light on how financial policy responded to the economic repercussions of the pandemic (Covid – 19).

Whereas, governments had to intervene and take the necessary measures to reduce the repercussions on peoples and and corporations.

The study concluded that the financial policy was at the top of the policies that responded quickly to the repercussions of the pandemic, and this response was carried out according to measures that included increasing spending in the health sector, expanding cash transfers, wages support, transfers to the most vulnerable sectors, expanding insurance and unemployment benefits and extending their duration, Expansion of social assistance, an postponement of taxes

Key Words: pandemic (Covid-19); fiscal policy; public expenditure; tax policy; social transfers.

JEL Classification: E52.

*مرسل المقال: زواق الحواس (zouakeh@yahoo.fr)



المقدمة:

لقد أصبح احتواء الجائحة (كوفيد - 19) أولوية الأولويات في كل دول العالم، لحماية أرواح ومصادر مداخل الساكنة، وفي سبيل تحقيق ذلك اتخذت الحكومات العديد من التدابير لضمان التباعد الاجتماعي والحيلولة دون تفشي الجائحة، ونجم عن تلك التدابير إغلاق المؤسسات التعليمية والمؤسسات الاقتصادية وشمل معظم القطاعات الاقتصادية، وبالتالي فقدان الوظائف والمداخل. لتجد الحكومات نفسها مرة أخرى مجبرة على التدخل لمواجهة هذه التداعيات، باستخدام كل ما أتيح لها من سياسات وبذل كل ما لديها من جهود لتعزيز النظم الصحية وشبكات الضمان الاجتماعي بالشكل الذي يلبي احتياجات المتضررين من الجائحة.

وقد ارتكزت استجابة الحكومات لمواجهة تداعيات الجائحة على الأفراد والمؤسسات المتضررة، بشكل كبير على أدوات السياسة المالية، حيث أضحي من الضروري اتخاذ إجراءات موجهة على مستوى المالية العامة تتعلق بزيادة الإنفاق على الصحة، ودعم الفئات المتضررة (Jihad Azour, 2020) من الأفراد والمؤسسات عبر التوسع في التحويلات النقدية، دعم الأجور، والتخفيف الضريبي. (Alejandro Werner, 2020) للحيلولة دون تحول الجائحة الصحية إلى اضطراب اقتصادي كبير يصعب التعافي منه في المستقبل.

انطلاقاً مما سبق ستحاول هذا الورقة البحثية التوقف عند مدى وسرعة استجابة السياسة المالية لدعم الأفراد والمؤسسات المتضررة من الجائحة في مواجهة تداعيات الجائحة (كوفيد - 19)، ما يجعل إشكالياتها تتبلور في التساؤل التالي: "كيف كانت استجابة السياسة المالية لمواجهة التداعيات الاقتصادية للجائحة (كوفيد - 19)؟".

ستنطلق الدراسة من فرضية الاستجابة السريعة للسياسة المالية في مواجهة تداعيات الجائحة، لذا فإن هدفها الرئيس هو محاولة إبراز مظاهر هذه الاستجابة، من خلال استخدام مناهج البحث العلمي التي تتماشى مع طبيعة الدراسة لا سيما المنهج الوصفي التحليلي، واعتماداً على ما توفر من معطيات حول الموضوع من المصادر المختلفة.

I. مجالات استجابة السياسة المالية لمواجهة تداعيات الجائحة (كوفيد-19):

عادة ما تُبرز الأوبئة والجوائح الصحية الدور الأساسي لأدوات السياسة المالية في إنقاذ الأرواح وحماية المواطنين، إذ ينبغي أن تعجل الحكومات بدعم إجراءات مراقبة واحتواء الجائحة، توفير الدعم اللازم للمتضررين من الأفراد والمؤسسات بما يتماشى مع تداعيات تطور الجائحة. (IMF (1, 2020, p4) والأمر لم يختلف مع تفشي الجائحة (كوفيد-19)، حيث عرفت دول العالم تطبيق العديد من إجراءات المالية العامة من خلال مجموعة من السياسات أعطت أولوية عاجلة للإنفاق على دعم النظم الصحية لإبطاء معدل الإصابة بالفيروس ودرجة انتشاره واحتواء الجائحة، وتقديم الدعم لذوي الاحتياج من الأفراد والمؤسسات المتضررة.

1. دعم النظم الصحية:

لأن احتواء الجائحة وحماية صحة الناس أمران ضروريان لتعافي الاقتصاد، فإنه كان من الضروري أن تعمل الحكومات على:

- إعطاء الأولوية لإجراءات الاختبار و توفير المعدات الطبية؛



- دفع أجور الأطباء وفرق التمريض؛
- الرفع من كفاءة عمل المستشفيات والعيادات؛ (Kristalina Georgieva(2), 2020)
- على أهمية هذه التدابير في احتواء الجائحة لكنها تتطلب زيادة اتفاق الحكومات على الصحة العامة (IMF(1), 2020, p4) وفي الأوجه التي تعد من الأولويات القصوى في أزمدة الجوائح، من بينها:
- الوقاية من الفيروسات والكشف عنها والسيطرة عليها ومعالجتها واحتوائها؛
- تقديم الخدمات الأساسية لمن يتعين احتجازهم في الحجر الصحي؛ (Vitor Gaspar et al (1), 2020)
- توفير الإنفاق الصحي الأساسي لحماية صحة الأفراد، رعاية المرضى، وإبطاء معدل انتشار الفيروسات؛ (Alejandro Werner, 2020)
- الاهتمام بالأشخاص المصابين بالفيروس، مع ضمان الرعاية المجانية للمتضررين؛ (UNCTAD/GDS/INF/2020/1, 2020, p 8-9)
- إنتاج المستلزمات الطبية بما يجعل عرضها متناسبا مع الطلب عليها. (Kristalina Georgieva(1), 2020)
- إلى درجة قد تنطوي على إجراءات تدخلية من جانب الحكومة لتوفير الإمدادات الأساسية استنادا إلى صلاحيات وقت الحرب التي تعطي أولوية لإبرام عقود حكومية توفر المدخلات التي لا غنى عنها، أو تحويل الصناعات إلى احتياجات بعينها، أو إجراء عمليات تأميم انتقائية. كقيام فرنسا بمصادرة الكمادات الطبية في وقت مبكر من الأزمة، وقيام الولايات المتحدة بتفعيل "قانون الإنتاج الدفاعي" لضمان إنتاج المعدات الطبية اللازمة. وفي حالات النقص الشديد للإمدادات قد يستدعي الأمر أيضا اتخاذ إجراءات لتحديد الأنصبة وفرض ضوابط على الأسعار وتطبيق قواعد مكافحة الاحتكار؛ (Giovanni Dell'Aricecia & al, 2020, p 9)
- تقديم دعم مالي إضافي للخدمات الصحية، لضمان توفير العدد الكافي من الموظفين ومرافق الاختبار، وجميع تدابير الوقاية والاحتواء والتخفيف اللازمة؛ (OECD(1), 2 March 2020, p 13)
- تمويل الخدمات الصحية الطارئة الإضافية قدر الحاجة. وهو ليس بالأمر السهل، فالبلدان التي تمتلك قدرات محدودة في مجال الرعاية الصحية لا يمكنها زيادة الموارد بقدر كاف، كما أن قيود الاقتراض في كثير من اقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية تتطلب تحويل الإنفاق نحو القطاع الصحي مع حماية الإنفاق على الحماية الاجتماعية والخدمات العامة الحيوية (النقل والطاقة والاتصالات).
- (Vitor Gaspar et al (2), 2020)

2. دعم الأفراد والشركات المتضررة من الجائحة:

تحت ضغط تداعيات الجائحة كان لزاما على الحكومات تقديم الدعم المالي للأفراد والمؤسسات المتضررة من الجائحة من خلال إجراءات موجهة على مستوى المالية العامة، شملت دعم الأجور، دعم التحويلات النقدية للقطاعات الأكثر هشاشة والعاملين لحسابهم الخاص وغير العاملين، التوسع في تأمينات وإعانات البطالة وإطالة مدتها، التوسع في المساعدات الاجتماعية، وتأجيل الضرائب. لأنه من الضروري توفير موارد كافية للمتضررين من



الأزمة للحفاظ على شريان الحياة للأسر ومؤسسات الأعمال. و الحيلولة دون تحول ضغوط السيولة إلى مشكلات في الملاءة، وتجنب أي آثار من شأنها أن تصعب تعافي الاقتصاد. (Kristalina Georgieva (2), 2020) ومن أبرز الإجراءات التي كان ينبغي على الحكومات القيام بها والتي قد يطبق بعضها بسبل إدارية وقد يتطلب بعضها الآخر وضع ميزانية طوارئ في ظل ضرورة مراعاة التكلفة الكلية على المالية العامة (Vitor Gaspar et al (1), 2020) (نورد ما يلي:

1.2. دعم الأفراد والشركات المتضررة الناشطة في الاقتصاد الرسمي: وذلك من خلال:

- تعزيز الإنفاق على التحويلات النقدية الطارئة لأولئك الذين يعانون من فقدان مفاجئ للدخل، (UNCTAD/GDS/INF/2020/1, 2020, p 8) ودعم الأجور، لمساعدة الناس على تلبية احتياجاتهم وتمكين مؤسسات الأعمال من المحافظة على سلامة أوضاعها. فعلى سبيل المثال:
- ✓ قدمت كوريا دعماً على الأجور لصغار التجار ورفعت إعانات الرعاية المنزلية، (Gita Gopinath, 2020) وتعمل على زيادة الإعانات للشباب الباحثين عن عمل وتتوسع في تغطيتها للأسر منخفضة الدخل. (Vitor Gaspar et al (1), 2020)
- ✓ عملت الحكومة الصينية على تعجيل صرف إعانات البطالة وتوسيع نطاق شبكات الأمان الاجتماعي. كما سمحت للشركات بالتوقف مؤقتاً عن سداد مساهماتها في نظام الضمان الاجتماعي.
- ✓ منحت فرنسا إجازة مرضية للمتأثرين بالفيروس مباشرة والذين يضعون أنفسهم في حجر صحي ذاتي؛ (Vitor Gaspar et al (1), 2020)
- تعزيز أنظمة التأمين على البطالة، للعمال الذين هم في إجازة بدون أجر، وضمان تغطية تكاليف الرعاية الصحية المرتبطة بالفيروس للجميع، (OECD (1), 2020, p 13) وتمديد فترة تأمينات البطالة مؤقتاً، أو زيادة الإعانات، وتخفيف شروط الاستفادة منها. وفي حالة عدم إدراج الإجازات لأسباب مرضية أو عائلية ضمن المزايا الاعتيادية، ينبغي أن تنظر الحكومات في تمويلها والسماح للعاملين الذين يصابون بوعكة صحية أو لمن يتولون رعايتهم المكوث في منازلهم دون خوف من فقدان وظائفهم أثناء فترة الوباء. (Gita Gopinath, 2020)
- منح قروض بفوائد منخفضة أو بدون فوائد من الصناديق الوطنية، مثل صندوق الضمان الاجتماعي، إضافة إلى إنشاء صناديق وطنية خاصة باسم "الصناديق الوطنية للتغلب على أزمة كوفيد 19 -" بحيث تتيح الفرصة للمساهمات من الجهات المانحة، والجهات الخيرية، والقطاع الخاص، والمواطنين العاديين لتدعيم التدابير الحكومية؛ (منظمة العمل الدولية، 2020، ص 3)
- استخدام مخططات البطالة الجزئية، حيثما أمكن لتحسين المرونة في ساعات العمل مع الحفاظ على الوظائف والأجور. كما يمكن استخدام أموال الصناديق أو الحسابات الخاصة التي تم إنشاؤها لإعادة إدماج العمال الذين فقدوا وظائفهم. (OECD (1), 2 March 2020, p 13) ويمكن للحكومات تقديم منح مباشرة



للمؤسسات لتغطية جزء من حصتها في نفقات الرواتب أو الخسائر في الإيرادات. (منظمة العمل الدولية، 2020، ص 4)

- تقديم مساعدات لدعم الأجور في المؤسسات المتأثرة بعمليات الغلق، فذلك يمكن أن يساعد في منع حالات الإفلاس وتسريح العمالة، التي ستكون لها آثار على التعافي في المستقبل، كما ستولد أثرا سلبيا على الطلب الكلي. ومن الممكن أن تساعد التحويلات النقدية للأسر منخفضة الدخل في دعم الاستهلاك والحفاظ على الحد الأدنى لمستويات المعيشة (4 P, . 16.03.2020, IMF(1).

- إغاثة المؤسسات المتضررة من خلال إمدادها بتدفقات نقدية مؤقتة إلى أن تنحسر الجائحة. (Vitor Gaspar et al (1), 2020) مع ضمان وصول الدعم المالي إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وجميع العاملين بما فيهم من يعملون لحسابهم الخاص؛ وتنفيذ تدابير مالية هادفة ومؤقتة لدعم الأعمال التجارية في القطاعات المعرضة بشكل خاص للركود الشديد على غرار السفر والسياحة. (OECD (1), 2020, p 13) وتمديد تدابير الحكومات بشأن دعم السيولة والإحجام عن المطالبة عبر سلطات الضرائب (والحكومة المحلية إن وجدت) والاستمرار في ضبط الدعم، مما قد يساعد في الحفاظ على أكبر قدر ممكن من المؤسسات خلال فترة هذه الأزمة. (منظمة العمل الدولية، 2020، ص 4)

- تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي، من خلال قيام الدول بتمديد إعانات البطالة وتوسيع نطاق شبكات الأمان الاجتماعي مؤقتا وبدرجات متفاوتة. وإذا كان بعض هذه الإمدادات الحيوية المؤقتة سينتهي أجلها بمرور الوقت، فإن تحويل أجزاء من هذه الأحكام إلى ترتيبات دائمة، والنهوض بأنظمة الضرائب والمزايا، يمكن أن يؤدي أيضا إلى تثبيت دخول الأفراد تلقائيا في فترات الأوبئة والأزمات القادمة.

وتتمثل خصائص شبكة الأمان الاجتماعي الجيدة، في:

✓ تقديم تغطية واسعة ومزايا كافية للمجموعات الهشة على أساس تصاعدي أي تقديم مزايا أكثر سخاء للشرائح الأفقر.

✓ الحفاظ على حوافز العمل ومساعدة المستفيدين في العثور على وظائف، والحصول على الرعاية الصحية، والاستفادة من التعليم والتدريب.

✓ السعي لتجنب وجود شبكة مجزأة ومعقدة من برامج الحماية الاجتماعية التي تتطلب تكلفة أكبر لإدارتها وعدم استفادة الناس منها بصورة عادلة ومتسقة.

وفي ضوء هذه المعايير، تستطيع الحكومات تحسين شبكات الأمان الاجتماعي بتغطية عدد أكبر من الأفراد

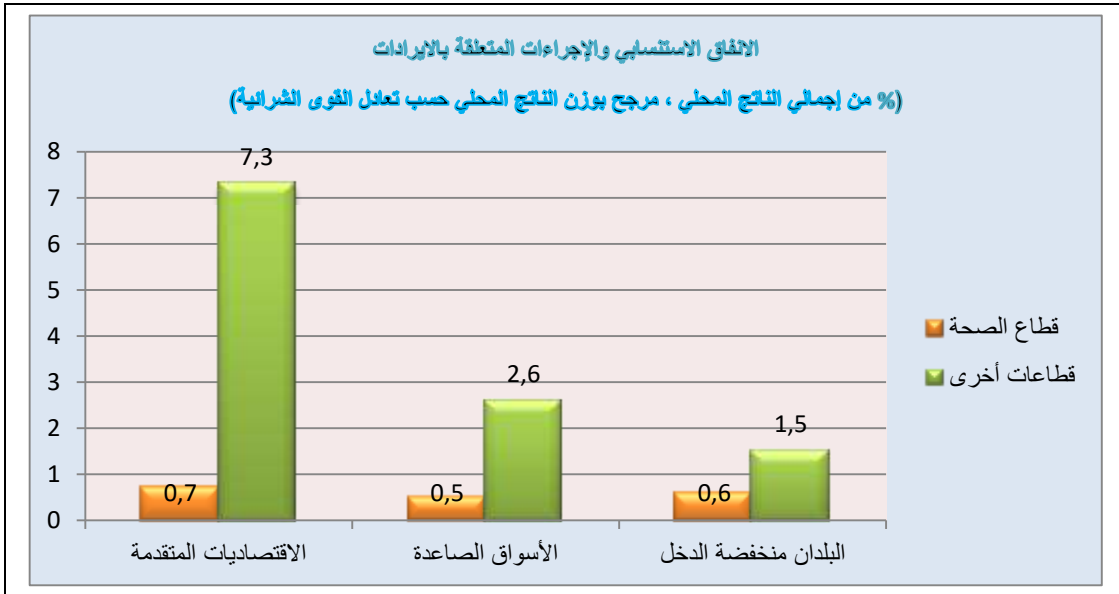
ضمن البرامج القائمة، وتحسين أثر الإعانات على حياة الناس. (Vitor Gaspar et al (3), 2020)

2.2. دعم الأفراد والشركات المتضررة الناشطة في الاقتصاد غير الرسمي: كغيرها من الأعمال التجارية الرسمية، شهدت الأعمال التجارية غير الرسمية انخفاضا في عدد العملاء جراء الجائحة. فالعملاء يتفادون الأسواق المزدهمة، حيث تصعب ممارسة التباعد الاجتماعي في الأسواق غير الرسمية بسبب الازدحام، والصعوبات ذاتها تعرفها



القطاعات غير الرسمية الأخرى. لذا لابد من إغاثة المؤسسات الاقتصادية الصغيرة غير الرسمية، لما يترتب عن توقفها من تأثيرات حادة سلبية على الفقر في المجتمعات المحلية الفقيرة. خاصة وأن التدابير المرتبطة بالإعانات المقدمة من الدولة أو الإعفاء الضريبي أو التسهيلات الائتمانية الجديدة أو المنح المقدمة للمؤسسات، تقتصر الاستفادة منها على المؤسسات الرسمية والعمال الرسميين، ولن يصل أي شيء منها إلى الاقتصاد غير الرسمي. لذا يجب أن تأخذ الاستجابة الحكومية الرامية إلى إغاثة الاقتصاد في حسابها الاقتصاد غير الرسمي حيث احتمالية الخسائر الشديدة في الوظائف والدخول في غياب أي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية. فهناك حاجة إلى مضاعفة منظومات الدعم الاجتماعي القائمة بحيث تقدم المساعدات إلى من هم في أشد الاحتياج إليها. (منظمة العمل الدولية، 2020، ص 5). وقد تصدرت سياسة المالية العامة استجابة اقتصاديات الدول المتقدمة واقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية لهذه الجائحة. من خلال توجيه قدر هائل من الإنفاق للقطاع الصحي في هذه البلدان، وقدمت البلدان قروضا وضمانات وتخفيضات ضريبية للشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما قدمت الدعم للأسر المعرضة للخطر مع زيادة إعانات البطالة ودعم أسعار المرافق، والشكل الموالي يبرز حجم هذه الاستجابة:

الشكل 01 : حجم الانفاق العام والإجراءات المتعلقة بالإيرادات المرصودة لمواجهة تداعيات الجائحة (كوفيد-19).



المصدر: مارتن مولايزن، وفلاديمير كليووف، وسارة ساني، الشجاعة تحت خط النار: استجابات السياسة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية إزاء جائحة (كوفيد-19)، صندوق النقد الدولي،

<https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/06/05/blog-courage-under-fire>

تبرز معطيات الشكل الاستجابة الكبيرة من قبل سياسة المالية العامة في الاقتصادات المتقدمة وكذا في الاقتصادات الصاعدة والنامية على الرغم من الحيز المالي المحدود لهذه الأخيرة، حيث قامت العديد من دول



الاقتصاديات الصاعدة والنامية بزيادة سريعة في انفاقها الصحي وقدمت دعما كبيرا من الميزانية لبقية قطاعات الاقتصاد، وتم تمويل التدابير الانفاقية الجديدة من مصادر متنوعة، منها:

- اللجوء إلى الاقتراض؛
- السحب من الاحتياطيات؛
- تعديل الأولويات داخل الميزانيات الحالية؛
- الدعم متعدد الأطراف.

للإشارة فإن العديد من الاقتصاديات دخلت الأزمة وهي أصلا في حالة ضعف، حيث كانت تعاني بالفعل من:

- تباطؤ النمو الاقتصادي؛
- ارتفاع مستويات الدين العام؛
- محدودية الحيز المتاح في مآليتها العامة لدعم القطاع الصحي؛
- ضعف الاقتصاد.

لهذا كان نصف عدد البلدان المنخفضة الدخل قبل حدوث الأزمة في وضع مديونية حرج أو معرضا بدرجة كبيرة للوصول إليه حسب تقديرات صندوق النقد الدولي، ولأسباب ترجع جزئيا لهذه القيود، كانت استجابة المالية العامة إزاء الصدمة أقل حجما (وإن ظلت كبيرة) في كل من اقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات منخفضة الدخل، حيث بلغت 2,8% و 1,4% من إجمالي الناتج المحلي على التوالي، في حين بلغت استجابة الاقتصاديات المتقدمة نسبة 8,6% من إجمالي الناتج المحلي. (Martin Mühleisen et al , 2020)

3. التدابير الضريبية لدعم الأفراد والمؤسسات المتضررة من الجائحة:

إضافة إلى التدابير الانفاقية التي تم اتخاذها من قبل الحكومات، فقد تم تدعيمها بتدابير أخرى قصد تخفيف العبء الضريبي على الأفراد ومؤسسات الأعمال الذين يعجزون عن سدادها، وعلى ضوء مجالات التحرك المتاحة للتشريع الضريبي، فقد توفرت العديد من التدابير التي يمكن أن تعمل من خلالها الحكومات وإدارات الضرائب على تخفيف الأعباء على دافعي الضرائب ودعم الشركات والأفراد الذين يعانون من مشاكل السيولة النقدية أو الذين يعانون من صعوبات في الوفاء بالإبلاغ الضريبي أو التزامات الدفع. وشملت التدابير أو المبادئ التوجيهية المقترحة في هذا المجال مجموعة من المبادرات مثل: (Oced (3), 16 March 2020, p 1)

- تمديد المواعيد، بمنح دافعي الضرائب المتأثرين بالجائحة (كوفيد-19) وقتا إضافيا لتقديم الإقرارات وتسديد الديون الضريبية؛
- تأجيل مدفوعات الضرائب المستحقة في شكل تسبيقات لتعزيز التدفق النقدي لدى دافعي الضرائب؛
- تعليق العقوبات والفوائد الناجمة عن الإيداع المتأخر للإقرارات أو الدفع المتأخر للديون الضريبية أو ربما حتى استردادها حسب الظروف؛



- إتاحة الفرصة لدافعي الضرائب من الوصول بسهولة إلى خطط سداد الديون الضريبية (جدولة الديون الضريبية)، مع إمكانية التفكير في تمديد مدة الخطط، والحصول على خطط دفع بدون زيادات (غرامات)؛
 - تعليق تحصيل الديون الضريبية، بما في ذلك تعليق الحجز التحفظي على الأجور أو الحسابات المصرفية ومصادرة الأصول والمبيعات (تعليق طرق التحصيل القسري للضريبة)؛
 - منح الأولوية لعمليات استرداد الأموال من قبل دافعي الضريبة لضمان استرجاع الأموال بسرعة؛
 - النظر في الخيارات الممكنة لتوفير اليقين الضريبي المبكر عند الاقتضاء؛
 - تعليق المراجعة (الرقابة) أثناء الأزمة، باستثناء حالات الاحتيال؛
 - إحداث تعديلات على الخدمات المقدمة لدافعي الضرائب، وتحسينها عبر زيادة استخدام القنوات الرقمية، والخطوط الخاصة، وزيادة ساعات عمل مراكز الهاتف حيثما أمكن ذلك؛
 - تبني استراتيجيات اتصال واضحة، بما في ذلك صفحات الويب المتخصصة، الاتصالات بوسائط متعددة الأوجه، والتفكير في كيفية تحديد دافعي الضرائب المعرضين للخطر والوصول إليهم.
- للإشارة فإن الإجراءات التي اتخذتها البلدان على صعيد المالية العامة لاحتواء الجائحة وأضرارها على الاقتصاد بلغت إلى غاية شهر أبريل 2020، ما يعادل ثمانية (8) تريليونات دولار أمريكي. شملت الإمدادات الحيوية العاجلة التي قدمت على مستوى العالم بزيادة الإنفاق والإيرادات الضائعة (3,3 تريليون دولار أمريكي)، وقروض القطاع العام وضخ رؤوس الأموال المساهمة (1,8 تريليون مليون دولار أمريكي)، والضمانات (2,7 تريليون دولار أمريكي). وتأقي في طليعة هذه الجهود مجموعة العشرين للاقتصاديات المتقدمة والصاعدة بإجراءاتها التي تعادل قيمتها الكلية (7 تريليونات دولار أمريكي). (Vitor Gaspar et al (2), 2020)
- وفيما يلي مجموعة من حزم التحفيز المالي التي أعلنتها بعض الدول وتم توجيهها إلى تقوية برامج الحماية الاجتماعية، على غرار التحويلات النقدية المباشرة لدعم الأسر الفقيرة وذوي الدخل المحدود، بالإضافة إلى دعم برامج الضمان الاجتماعي والضمان الصحي.

الجدول 01: حزم التمويل المالي لدعم الأفراد والمؤسسات في مواجهة تداعيات الجائحة (كوفيد-19) في

بعض الدول.

الدولة	الحزم التمويلية
الولايات المتحدة الأمريكية	أعلنت عن حزمة تحفيز تعتبر الأكبر في تاريخها لدعم الأفراد وقطاع الأعمال في مواجهة التباطؤ الاقتصادي الناتج عن تفشي (كوفيد -19) بقيمة تريليوني دولار، منها: - 172 مليار دولار لقطاع الرعاية الصحية والعاملين به؛ - 350 مليار دولار كخطة إغاثة لدعم الشركات الصغيرة والعمال؛ - 10 مليارات دولار كقروض طوارئ للشركات الصغيرة؛ - 500 مليار دولار لتمويل الخزنة وشراء الديون وتوفير السيولة.
أستراليا	وافقت الحكومة على مجموعتين من حزم التحفيز الاقتصادي بقيمة 189 مليار دولار استرالي ما يعادل 9.7 % من الناتج المحلي الإجمالي، بحيث يتم توجيهها لدعم الأسر الفقيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.



كندا	قدمت حزمة من التحفيزات الضريبية بما يعادل 0.05 % من الناتج المحلي الإجمالي لدعم النظام الصحي، بما يشمل الاختبارات الطبية، وتطوير اللقاحات، والإمدادات الطبية. بالإضافة إلى ذلك قدمت الحكومة دعماً للأسر الفقيرة بقيمة 23.6 مليار دولار بما يعادل 1% من الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن مبلغ 58.8 مليار دولار 2.5 % (من الناتج المحلي الإجمالي) لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة.
جورجيا	أعلنت الحكومة عن حزمة دعم تعادل 2% من الناتج المحلي الإجمالي تشمل تأجيل دفع الاستحقاقات الضريبية على دخل الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع السياحة حتى نوفمبر 2020 ، وزيادة نظام ضمان الائتمان، وزيادة الإنفاق الرأسمالي . كما قررت الحكومة تمويل أي زيادة مطلوبة في الإنفاق الصحي.
فرنسا	قدمت حزمة مالية بقيمة 45 مليار يورو (2 % من الناتج المحلي الإجمالي) لدعم سيولة الاقتصاد، ومبلغ 300 مليار يورو (13% من الناتج المحلي الإجمالي) كضمانات للقروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص بهدف تبسيط وتعزيز التأمين الصحي للمرضى ومقدمي الرعاية لهم، وزيادة الإنفاق على الإمدادات الطبية، ودعم السيولة من خلال تأجيل مدفوعات الضمان الاجتماعي والضرائب على الشركات، والدعم النقدي المباشر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
ألمانيا	أعلنت عن حزمة إنفاق وتحفيزات ضريبية بقيمة 156 مليار يورو (4.5 % من الناتج المحلي الإجمالي) لدعم الرعاية الصحية، وتعزيز البنية التحتية للقطاع الصحي، وتوسيع نطاق استحقاقات رعاية الأطفال للأسر ذوي الدخل المنخفض، كما أعلنت عن 50 مليار يورو لدعم أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
الأرجنتين	رصدت حوالي 1% من ناتجها الإجمالي ووجهته إلى زيادة الإنفاق على قطاع الصحة، ودعم الأسر الفقيرة من خلال التحويلات النقدية المباشرة، وزيادة استحقاقات الضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى دعم القطاعات المتضررة من تفشي الفيروس.
البرازيل	أعلنت السلطات عن دعم نقدي مؤقت للأسر الفقيرة، وإعفاءات ضريبية مؤقتة وخطوط ائتمان مباشرة للشركات بهدف حماية القوى العاملة لديها، وتحويلات جديدة من الحكومة الاتحادية إلى حكومات الولايات لدعم الإنفاق الصحي.
الشيلي	قدمت السلطات حزمة من التدابير المالية تصل إلى 11.75 مليار دولار أمريكي (حوالي 4.7 % من الناتج المحلي الإجمالي) لدعم العمالة وسيولة الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث تشمل مجموعة التدابير زيادة الإنفاق على الرعاية الصحية، وتعزيز الإعانات واستحقاقات البطالة، وحزمة من التحفيزات الضريبية.
كولومبيا	أنشأت الصندوق الوطني للطوارئ الذي سيتم تمويله جزئياً من الصناديق الإقليمية والدولية .وأعلنت الحكومة كذلك عن دعم إضافي لميزانية الصحة، إضافة إلى فتح خط ائتمان جديد يوفر دعم السيولة لجميع الشركات العاملة في قطاع السياحة.
بوتسوانا	رصدت الحكومة حوالي 0.25 % من الناتج المحلي الإجمالي لمواجهة تداعيات الأزمة .
بورندي	أعلنت الحكومة أن الخطة الاسعافية الطارئة قد تكلف حوالي 14.5 مليون دولار (0.5 % من الناتج المحلي الإجمالي) مع إمكانية تعزيز الدعم المالي في حال تم الإبلاغ عن أي حالة إصابة بالفيروس.
الكاميرون	أعلنت الحكومة عن حزمة مالية بلغت 11 مليون دولار (0.1 % من الناتج المحلي) عبر البرنامج الإسعافي الطارئ الذي أعلنته السلطات الكاميرونية .
الجزائر	- الإبقاء على النفقات المرتبطة بقطاع الصحة، وتدعيم وسائل محاربة تفشي وباء كورونا فيروس، والأمراض الوبائية بصفة عامة. - التكفل في قانون المالية التكميلي عند إعدادده، بخسائر المتعاملين الذين تضرروا من تفشي الوباء. - توجيه أولويات قطاع الفلاحة نحو الاستثمار في المواد الزراعية التي توفر الأمن الغذائي للبلاد، ويتعلق الأمر هنا بتشجيع فروع الحبوب وخاصة الدرة، وتلك التي تغطي الحاجيات الوطنية من سكر وزيت وجيوب.

المصدر: نقلا عن الوليد أحمد طلحة، (2020)، التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبريل 2020، ص 17-19.



- IMF (2020), "Policy Responses". Available at: <https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Policy-Responses-to-COVID-19>

4. الاستعداد لتدابير دعم التعافي: ينبغي على الحكومات أن تعزز تدابير دعم الأفراد والمؤسسات في مواجهة تداعيات الجائحة، بالإعلان عن استعدادها لتقديم حزمة إنعاش انفاقية كبيرة في مرحلة ما بعد التعافي من الجائحة، لأنه من شأن الإعلان عن نيتها في اتخاذ تدابير إنعاش إضافية لدعم تعافي الطلب في المستقبل أن يحافظ على الأعمال التجارية والوظائف خلال فترة الأزمة. ومما ينبغي على الحكومات القيام به في هذا المجال لإعادة بعث دورة الاقتصاد المتضررة:

- الإعداد لتدابير إنعاش، استعدادا لانخفاض حدة طوارئ الصحة العامة الحالية؛
- التخطيط لنطاق من تدابير الإنعاش الضريبية لضمان الانتعاش الحاد السريع من الأزمة أي من الانخفاض الحاد الكبير في صحة الاقتصاد إلى التعافي السريع؛
- زيادة البرامج ذات الكثافة الكبيرة في التشغيل والاستثمار العام في مجال الإسكان وغيره من البنية التحتية. (منظمة العمل الدولية، 2020، ص 4).

II. ضوابط تدخل السياسة المالية لدعم الأسر والمؤسسات في مواجهة تحديات الجائحة (كوفيد-19):

تتضمن التدابير المالية الداعمة للأسر ومؤسسات الأعمال والقطاع المالي مزيجا من إجراءات السيولة مثل تقديم الائتمان، وتأجيل الالتزامات المالية (Giovanni Dell'Ariccia et al, 2020) وهناك عدة مفاضلات سيتعين التعامل معها، فهذا الدعم يجب أن يحتكم إلى مجموعة من المبادئ الارشادية أو الضوابط التي تحكم الانفاق العام أو المزايا الجبائية، من بينها:

1. توجيه التدابير المالية نحو منع الجائحة من التحول إلى ركود اقتصادي طويل:

ينبغي توجيه استجابة السياسة المالية نحو منع الجائحة من التطور والتحول إلى ركود اقتصادي مطول مع ما ينجم عنه من خسائر دائمة في رخاء المجتمع من خلال تزايد البطالة وحالات الإفلاس. ومع هذا، يؤدي عدم اليقين المحيط بطبيعة الصدمات ومدتها إلى تعقيد الاستجابة على صعيد السياسة المالية، فالحكومات التي يتوفر لديها حيز للتصرف على مستوى السياسة المالية يمكن أن تحقق هذا الهدف باستخدام مزيج من التدابير الموجهة بدقة في الوقت المناسب إلى القطاعات وفئات السكان المتضررة بشدة، بما فيها إجراءات تخفيف الضرائب والتحويلات النقدية المؤقتة. (Jihad Azour, 2020)

2. مشروعية الدعم:

لا بد أن يتم تقديم الدعم للأفراد والمؤسسات وفق جملة شروط، من ذلك:

- ينبغي أن تكون عمليات منح التحويلات أو القروض المدعمة للشركات الكبيرة مشروطة بالحفاظ على الوظائف ووضع قيود على مكافآت الرؤساء التنفيذيين، وتوزيعات الأرباح، وإعادة شراء الأسهم. وسيضمن الإفلاس أن يتحمل المساهمون بعض التكلفة، ولكنه سيتسبب أيضا في اضطراب اقتصادي كبير. وهناك خيار وسط أمام الحكومة هو أن يكون لها حصص ملكية في الشركة. وقد أثبتت أزمات سابقة مدى فعالية الائتمان الذي



- يقدمه البنك المركزي (من خلال برامج شراء الأصول) أو غيره من مؤسسات الوساطة المالية التي تسيطر عليها الحكومة (من خلال القروض والضمانات)، وذلك إذا كانت السيولة هي المشكلة.
- فيما يتعلق بتحديد ودعم المتضررين بشدة سواء منهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو الأفراد المشتغلين بالعمل الحر، ينبغي النظر في تقديم تحويلات مباشرة على أساس مدفوعاتهم الضريبية السابقة.
- (Giovanni Dell’Ariccia et al, 2020)
- توجيه الدعم للأسر المستحقة لضمان حصولها على السلع والخدمات الأساسية وتمتعها بمستوى معيشي كريم. ولتجنب الآثار الغائرة والدائمة للأزمة، ينبغي توجيه الدعم للمؤسسات التي تتوفر لها مقومات البقاء، للحد من تسريح العمالة وحالات الإفلاس. (Vitor Gaspar et al (2), 2020)

3. اعتماد الدعم الانتقائي الموجه:

ينبغي أن يتألف الدعم المالي المؤقت من إجراءات تكفل توفير الدعم وتوجيهه بدقة إلى الأسر والشركات المتضررة فعلياً، لمساعدتها على تجاوز التوقف الكبير للنشاط الاقتصادي، الناجم عن الإجراءات الصحية الجاري تطبيقها للسيطرة على الوباء والحد من انتشاره.

4. مراعاة الحيز المالي المتاح للدولة:

يتعين أن يأخذ حجم ونطاق الدعم بعين الاعتبار الحيز المالي المتوفر للدولة، وحتى مع ضرورة السماح به في حالة محدودية الحيز المتاح من المالية العامة، فإنه يتعين إعادة تحديد الأهداف ذات الأولوية على جانبي الإيرادات والنفقات في حدود اعتمادات الموازنة القائمة. (Jihad Azour, 2020)

5. حوكمة التدخل الحكومي:

إذ ينبغي على الحكومات إجراء توزيع مؤقت وكفء للموارد وإدراج التكاليف في تقارير متعددة السنوات عن المالية العامة. وينبغي أن تعزز الحكومات مبادئ للحوكمة الرشيدة تتناسب مع حجم التدخل. بما في ذلك، المحاسبة الدقيقة، الإفصاح عن المعلومات بصورة متواترة وكاملة وجيدة التوقيت، واعتماد إجراءات للسماح بالتقييم والمساءلة على أساس لاحق. وباختصار، ينبغي لصناع السياسات القيام بكل ما يتطلبه الأمر لمواجهة الجائحة، ولكن مع التأكد من توثيق التكاليف.

6. تقييم المخاطر الواقعة على المالية العامة ومراقبتها والإفصاح عنها:

لأن الإجراءات المتخذة ليست كلها ذات تأثير فوري على العجز والديون. فقد لا تكون هناك تكاليف مبدئية للضمانات المقدمة عن قروض مؤسسات الأعمال، لكنها تؤول إلى حسابات الحكومة إذا عجزت مؤسسات الأعمال عن الوفاء بالتزاماتها في المستقبل. (Vitor Gaspar et al (2), 2020)

III. حدود تدخل السياسة المالية في مواجهة تحديات الجائحة (كوفيد - 19):

مع التكلفة الاقتصادية التي صاحبت تدابير التباعد الاجتماعي اللازم لإبطاء انتشار الجائحة المتخذة من قبل الدول، والتي أدت إلى إغلاق اقتصادي كبير، وحاجة الأفراد ومؤسسات الأعمال إلى الدعم الموجه والمؤقت الذي



تقدمه المالية العامة في الوقت المناسب حتى يتمكنوا من البقاء، غير أن حجم هذا الدعم يتوقف على العديد من العوامل منها:

1. القدرات المالية والمؤسسية:

حيث تؤثر القدرات المؤسسية والمالية للبلدان على حجم الإمدادات الحيوية التي تستطيع تقديمها إلى جانب تصميم الإجراءات ونوعها:

- فالدول ذات الاقتصاديات المتقدمة يمكن أن تعتمد على مجموعة كبيرة من الأدوات المتعلقة بالإفناق والضرائب والسيولة لدعم الأفراد والشركات نظرا لقوة نظمها المعنية بالضرائب والإعانات الاجتماعية:

(Vitor Gaspar, et al (2), 2020)

✓ ففي الولايات المتحدة وألمانيا، على سبيل المثال، تضمنت الإجراءات إطالة مدة سريان إعانات البطالة، بما في ذلك للعاملين لحسابهم الخاص، وتأجيل ضرائب الأجور والرواتب، ودعم الأجور للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

✓ بسبب معاناة الكثير من العاملين والمؤسسات الصغيرة ورواد الأعمال العاملين لحسابهم الخاص في سداد الفواتير، وأداء مدفوعات الدين، والاحتفاظ بالعمالة على جدول الرواتب. ولمساعدتهم في هذا الخصوص، وفرت العديد من البلدان الأوروبية إمدادات السيولة الضرورية كالقروض ذات الأسعار المعقولة أو الضمانات.

✓ أتاححت فرنسا واليابان مثلاً إجازات مرضية وأسرية مدفوعة بتمويل حكومي للمرضى والخاضعين للعزل الذاتي أو من يضطرون إلى البقاء في منازلهم ورعاية أطفالهم أثناء إغلاق المدارس.

- أما في ميزانيات اقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية، فإن حيز التصرف المتاح أضيق بشكل عام، فهذه الاقتصاديات تواجه عدة صدمات في الوقت الراهن:

✓ الجائحة؛

✓ الهبوط الحاد في الطلب من الخارج على سلعها وخدماتها؛

✓ هبوط أسعار السلع الأولية؛

✓ هروب رؤوس الأموال؛

✓ ارتفاع تكاليف الاقتراض في الأسواق المالية؛

✓ لديها نظم أقل تطوراً نسبياً للضرائب والإعانات الاجتماعية. (Vitor Gaspar et al (2), 2020)

2. حدود فعالية استجابة السياسة المالية:

تتوقف فعالية السياسة المالية في الاستجابة لتداعيات الجائحة كأي سياسة اقتصادية ضمن حدود معينة:

- إن إجراءات التحفيز المالي القائمة على قواعد مثل التحويلات النقدية المؤقتة التي تستهدف الأسر منخفضة الدخل المحتاجة إلى السيولة، والتي تبدأ تلقائياً عند ارتفاع معدل البطالة عن مستوى حدي معين، يمكن أن



تكون فعالة للغاية في مواجهة الهبوط الاقتصادي الذي يترتب على نقص تقليدي في الطلب. وبالرغم من أن إجراءات التحفيز هذه تبدأ العمل تلقائياً، فإنها تختلف إلى حد كبير عن أدوات الضبط التلقائي التقليدية التي تبدأ العمل استجابة لظروف الفرد (كالتسريح من العمل في حالة التأمينات الاجتماعية أو انخفاض الدخل في حالة ضرائب الدخل التصاعدية؛

- يصبح التحفيز المالي القائم على قواعد، فعالاً للغاية حين تكون أسعار الفائدة في النطاق الأدنى الفعلي (أي حين يصبح المزيد من التخفيض لأسعار الفائدة أمر غير ممكن)؛ (John Bluedorn et al, 2020)
- في ظل انخفاض أسعار الفائدة، يمكن استخدام السياسة المالية بشكل أكثر نشاطاً لتعزيز الطلب على المدى القريب، بما في ذلك النفقات المؤقتة لتخفيف تأثير تفشي جائحة (كوفيد-19) على الفئات الاجتماعية والشركات الضعيفة. شريطة أن تبدأ آثار الجائحة في التلاشي، والدرجة المناسبة من الدعم التقديري ستعتمد على التطورات الدورية، وحجم المثبتات المالية التلقائية، واعتبارات القدرة على تحمل الديون: (Oced(1, 16 March 2020, p 14) إن التحفيز المالي بعد صدمات الطلب غالباً ما يكون على درجة كبيرة من القوة إذا كان في الاقتصاد موارد غير مستغلة وكانت السياسة النقدية تيسيرية. ومقارنة بأي سيناريو لا يتضمن تحفيزاً مالياً قائماً على قواعد، فإن نفس صدمة الطلب السلبية التقليدية تخلف آثاراً سلبية أقل على الناتج وعلى نسبة الدين من إجمالي الناتج المحلي. والواقع أن نماذج المحاكاة تشير إلى أن الاستقرار الذي يتحقق باعتماد التحفيز المالي القائم على قواعد يقترب من الاستقرار الذي يتحقق حين تعمل السياسة النقدية بكامل أدواتها؛ (John Bluedorn et al, 2020)

- إن نطاق التسهيلات المالية التقديرية الضخمة محدود في بعض البلدان المتقدمة ذات الدين المرتفع نسبياً وعجز الميزانية، ولكن لا يزال بإمكان الحكومات دعم النشاط الاقتصادي عن طريق تغيير هيكل الإنفاق والضرائب نحو المجالات والإجراءات التي تساعد على احتواء آثار تفشي الفيروسات و تساعد في دعم النمو الاقتصادي والدخل؛ (Oced(1, 16 March 2020, p 14)

- بالنسبة للعديد من البلدان النامية المثقلة بالديون، التي تنفق ما يصل إلى ثلث الإيرادات الحكومية على خدمة الديون، وهو أمر يستحق التوقف عنده عند إعلان حالة طوارئ صحية بهذا الحجم. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة إلى المزيد من الآليات الدائمة لحل مشكلة الديون المتأصلة (الراسخة)؛ (UNCTAD/GDS/INF/2020/1, 2020, p 8)

- سيساعد إجراء دفعة تنشيطية مالية واسعة النطاق على دعم الطلب الكلي، وستكون الخيارات المتاحة في هذا الصدد (بما في ذلك إعطاء دفعة للاستثمار أو إجراء تخفيضات ضريبية في الاقتصاد ككل) مرهونة بتطور طبيعة الجائحة ومدى توافر الحيز المالي اللازم. ورغم أن اضطرابات العرض الكبيرة قد تحد من تأثير الدفعة التنشيطية واسعة النطاق إلى أن يبدأ انحسار جائحة (كوفيد - 19)، فإن التعجيل بتنفيذ إجراءات استثمارية أو غيرها من الإجراءات الاستثنائية يمكن أن يحول دون وصول الدفعة التنشيطية بعد فوات الأوان؛



- هناك اعتماد كبير على النمو العالمي في البلدان منخفضة الدخل التي لا تملك إلا خيارات محدودة على صعيد السياسات المحلية، وكثير من هذه البلدان تتلاحق عليه صدمات متعددة في الطلب الخارجي، ومعدلات التبادل التجاري، وأوضاع التمويل. وهي تتسم بقدرتها المحدودة على تمهيد تقلبات النمو نظرا لارتفاع مديونيتها وضعف مرونة سياستها النقدية أو سعر صرفها. ولتحقيق هبوط أهدأ في النشاط الاقتصادي، يتعين إجراء تعديلات في الإنفاق على أساس داعم للنمو وتوفير الدعم المالي. وستكون هذه الضربات أخف وطأة على البلدان منخفضة الدخل عندما تقدم الاقتصاديات الكبرى والمؤسسات المالية الدولية التمويل الميسر في الوقت المناسب؛ (IMF(1), 2020)
- عندما تبدأ الأزمة المباشرة التي سببها فيروس كورونا في التلاشي، يمكن النظر في اتخاذ تدابير ذات طبيعة تقليدية أكثر على مستوى المالية العامة لدعم الاقتصاد، مثل بدء الإنفاق على البنية التحتية من جديد، وإن كان الحيز المالي قد أخذ يتقلص بشكل كبير على مدار العقد الماضي. (Jihad Azour, 2020)

الخاتمة:

- حاولت الدراسة إبراز مجالات تدخل السياسة المالية في مواجهة تداعيات الجائحة (كوفيد-19)، وتبين من خلالها الاستجابة السريعة لهذه السياسة في مختلف دول العالم لدعم الأفراد والمؤسسات المتضررة من التداعيات الخطيرة التي تسببت فيها هذه الجائحة، وتمت هذه الاستجابة وفق تدابير وإجراءات مست زيادة الإنفاق في القطاع الصحي والتوسع في التحويلات النقدية ودعم الأجور، دعم التحويلات النقدية للقطاعات الأكثر هشاشة والمشتغلين بالأعمال الحرة وغير العاملين، التوسع في تأمينات وإعانات البطالة، التوسع في المساعدات الاجتماعية، وتأجيل الضرائب. لأنه من الضروري توفير موارد كافية للمتضررين من الأزمة للحفاظ على شريان الحياة للأسر ومؤسسات الأعمال. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، نستعرضها في النقاط التالية:
- برزت في ظل الجائحة (كوفيد-19) ضرورة حماية صحة الأفراد ورعاية المرضى وإبطاء معدل انتشار الوباء كأولوية الأولويات بالنسبة للسياسة المالية، الأمر الذي فرض ضرورة التوسع في الإنفاق العام في القطاع الصحي، لضمان توافر القدرات والموارد اللازمة لدعم النظم الصحية في جميع البلدان؛
- كان لإجراءات الاحتواء تأثيرات حادة على الاقتصاديات. ما استدعى تقديم دعم موجه لقطاعي الأسر والشركات الأكثر تضررا من الأزمة. فهي صدمة اقتصادية حقيقية وتتطلب توفير حماية مباشرة للأفراد والوظائف والمؤسسات. وقد أطلقت الدول عدة مبادرات في هذا الاتجاه بتقديم الدعم المباشر للقطاعات الصحية واستحداث حزم للتحفيز المباشر من المالية العامة وهي أكبر بكثير من الاستجابة التي تمت أثناء الأزمة المالية العالمية؛
- ترتب عن تحول الجائحة الصحية إلى أزمة اقتصادية عالمية تداعيات كبيرة على الأفراد والمؤسسات وتراجع مستويات النمو والتشغيل، لذا لم تعد الأولوية تقتصر على ضرورة الاهتمام بالجانب الصحي لهذه الجائحة



للسيطرة عليها واحتوائها حماية للأرواح، بل صار من الضروري أيضا العمل على مواجهة تداعياتها الاقتصادية ضمن برنامج إنقاذ شامل ومتكامل، وبرزت السياسة المالية كأبرز الآليات المنتهجة لتوفير الرعاية الصحية وحماية الأفراد والشركات من هذه التداعيات؛

- على الرغم من الاستجابة السريعة للمالية العامة في مواجهة تداعيات الجائحة (كوفيد-19) لاسيما في الاقتصاديات المتقدمة وخصوصا من قبل مجموعة العشرين، غير أن هذه الاستجابة لم تصل إلى المستوى المأمول، الأمر الذي يستدعي مزيدا من الجهود لا سيما على مستوى تنفيذ الدفعات التنشيطية المالية المنسقة والمتزامنة عالميا؛
- تتطلب هذه الأزمة استجابة السياسات الاقتصادية على نحو شامل ومنسق. والأولوية الأولى هي دعم وحماية القطاع الصحي لاحتواء الجائحة وتطبيق إجراءات تعمل على إبطاء العدوى. وإذا لم يكن هناك حيز كاف في ميزانيات البلدان المعنية، ينبغي أن تعيد ترتيب أولويات الإنفاق الأخرى؛
- لأن الجائحة عالمية، فإن التعاون الدولي متعدد الأطراف ضروريا، سواء في مجال تبادل المعدات والخبرة المتخصصة لتعزيز نظم الرعاية الصحية حول العالم، أو ضرورة القيام بمجهود عالمي يضمن للبلدان الغنية والفقيرة على السواء الحصول على الأدوية واللقاحات المضادة لفيروس (كوفيد-19) فور التوصل إليها، ولتحقيق ذلك سيحتاج المجتمع الدولي إلى تكثيف المساعدات المالية لكثير من الدول ذات القدرات المالية المحدودة، كما يحتاج المجتمع الدولي إلى النظر في تأجيل سداد الديون وإعادة هيكلتها بالنسبة للدول ذات المديونية العالية ؛
- لقد فرضت الجائحة ضرورة رقمنة تدابير وإجراءات المالية العامة، لا سيما في البلدان ذات القطاعات غير الرسمية الكبيرة، إذ يمكن استخدام التكنولوجيات الرقمية الجديدة لتقديم الدعم الموجه لمستحقه في القطاع غير الرسمي الذي لم يكن بمنأى عن تداعيات الجائحة.
- وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها، تقترح الدراسة التوصيات التالية:
- من الضروري على الحكومات أن تتخذ كل التدابير التي تمكنها من تعبئة الموارد المالية اللازمة لدعم النظم الصحية بغية الحد من انتشار الجائحة وانتشار العدوى من جهة، ودعم الأفراد والأسر والمؤسسات المتضررة من الإغلاق الاقتصادي الذي فرضته الجائحة من جهة أخرى؛
- إن عالمية الجوائح، تستدعي جهدا عالميا لتعزيز الصحة العامة والاقتصاد العالميين معا، عبر تحسين البنية التحتية للصحة العامة العالمية، تعزيز التبادل التلقائي للمعلومات عن الأمراض المعدية غير المعتادة، التبكير في اختبارات الكشف عن الفيروسات وتوسيع نطاقها، بناء مخزون عالمي من معدات الوقاية، وضع بروتوكولات تحظر القيود على التجارة في المستلزمات الضرورية، ومساعدة البلدان التي تتسم بضعف نظم الرعاية الصحية، في تجنب ومواجهة الأزمات الصحية والاقتصادية؛
- أظهرت الجائحة أن أبرز مجالات تدخل المالية العامة في الوقت الراهن وفي المستقبل، هو دعم الاستثمار في القطاع الصحي لبناء نظم صحية قوية من جهة، ودعم الأمن الغذائي من جهة أخرى؛



- فرضت الجائحة ضرورة التفكير الاستباقي في تدابير إدارة مخاطر الجوائح والأوبئة للحد من تداعياتها، وفي إطار تتظافر فيه الجهود المحلية والدولية ومتعددة الأطراف؛
- أكدت الجائحة مرة أخرى ضرورة زيادة الإنفاق العام في مجال البحث العلمي للاستعداد للحروب المستقبلية مع الأوبئة، بدلا من الإفراط في الإنفاق على تعزيز ترسانات الأسلحة التي على ضخامة مخزونات الدول منها، لم يكن لها ذرة أهمية في مواجهة هذا الكائن المجهرى الذي يدعى (كوفيد - 19)، والذي لن يكون آخر الحروب العالمية الوبائية التي تخوضها دول العالم.

قائمة المراجع:

- ديفيد بلوم، ودانيال كاداريت، وجى بي سيفيللا، (جوان 2018)، الأوبئة والاقتصاد، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي.
- صحيفة المغرب، (2020)، <https://ar.lemaghreb.tn/> بتاريخ 2020 /03 /16.
- منظمة العمل الدولية (2020)، منظمة الأنشطة التجارية وأصحاب الأعمال، أزمة كوفيد-19 وكيفية تنسيق الاستجابة الجماعية لها على المستوى الوطني.
- Alejandro Werner, (19/03/2020), COVID-19 Pandemic and Latin America and the Caribbean: Time for Strong Policy Actions, IMF, Washington.
- Giovanni Dell'Ariceia, Paolo Mauro, Antonio Spilimbergo, and Jeromin Zettelmeyer, (01/04/2020), Economic Policies for the COVID-19 War, IMF, Washington.
- Gita Gopinath, (9/03/2020) Limiting the Economic Fallout of the Coronavirus with Large Targeted Policies, IMF, Washingtonⁿ,
- <https://blogs.imf.org/2020/03/23/covid-19-pandemic-and-the-middle-east-and-central-asia-region-facing-dual-shock/>
- IMF(1), (2020), policy papers, Policy Paper No: 20/015, Policy Steps to Address the Corona Crisis, Washingtonⁿ.
- IMF(2), (29/06/2020), The IMF's Response to COVID-19: What is the Fund doing to help countries during the coronavirus crisis?, IMF, Washington.
- Jihad Azour, COVID-19 Pandemic and the Middle East and Central Asia: Region Facing Dual Shock, IMF, Washington.
- John Bluedorn and Wenjie Chen, Making Economies More Resilient to Downturns, IMF, Washington.
- Kristalina Georgieva(1), (04/03/2020) Potential Impact of the Coronavirus Epidemic: What We Know and What We Can Do, IMF, Washington,.
- Kristalina Georgieva(2), (09/04/2020), Confronting the Crisis: Priorities for the Global Economy, IMF, Washington.
- Martin Mühleisen, Vladimir Klyuev, Sarah Sanya, (05/06/2020), Courage under Fire: Policy Responses in Emerging Market and Developing Economies to the COVID-19 Pandemic, IMF, Washington.



- OECD(1), (2 March 2020), Interim Economic Assessment, Coronavirus: The world economy at risk.
- OECD(2), (2 March 2020), Perspectives économiques de l'OCDE, Rapport intermédiaire, Coronavirus: l'économie mondiale menacée.
- OECD(3), (2 March 2020), tax administration responses to covid-19: support for taxpayers.
- UNCTAD/GDS/INF/2020/1, (9 march 2020), the coronavirus shock: a story of another global crisis foretold and what policymakers should be doing about it.
- Vitor Gaspar and Paolo Mauro(1), (05/03/2020), Fiscal Policies to Protect People During the Coronavirus Outbreak, IMF, Washingtonⁿ.
- Vitor Gaspar, W. Raphael Lam, and Mehdi Raissi(2), (15/04/2020) Fiscal Policies to Contain the Damage from COVID-19, IMF, Washingtonⁿ.
- Vitor Gaspar, W. Raphael Lam, and Mehdi Raissi(3), (06/05/2020) Fiscal Policies for the Recovery from COVID-19, IMF, Washington.